

Speech – Detailed (Formal)

كلمة معالي وزير الاقتصاد والتجارة

رائد خوري

المنتدى اللبناني الأول للشركات الصغيرة والمتوسطة

"أحتياجاتك ، تحدياتنا"

بيال، تموز ١١، ٢٠١٧

..... ممثل دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبیه برّي المحترم،

..... ممثل دولة رئيس مجلس الوزراء السيد سعد الحريري المحترم،

أصحاب المعالي والسعادة والسيادة،

رؤساء الهيئات الاقتصادية،

رؤساء غرف التجارة والصناعة والزراعة،

سعادة السفراء،

أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم،

أيها الحضور الكريم،

١- شرفني فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون بتمثيله اليوم
لنطلق معاً المنتدى اللبناني الأول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
بدورته الأولى تحت عنوان "أحتياجاتك ، تحدياتنا".

٢- حان الوقت أن نتطلع بإيجابية الى وضعنا السياسي والاقتصادي. لقد
شهد لبنان منذ سبعة أشهر تغييرات أساسية اذ قمنا بانتخاب العماد ميشال
عون رئيساً للجمهورية، وتم تكليف الرئيس سعد الحريري رئاسة

الحكومة التي تشكّلت بسرعةٍ قياسيةً. وعلى خلفيّة التعاون الوثيق والإيجابي بين رئيسي الجمهورية والحكومة وفريقي عملهما، أطلقت الحكومة مشاريع حيوية كانت متوقّفة لفترةٍ طويلة: مشروع الموازنة، قوانين النفط والغاز، وأخيراً قانون إنتخابي قائم على مبدأ النسبية التي تفتح الباب أمام إمكانية تجديد الطبقة السياسية.

لم أقم بهذا الوصف لأكرّر على مسامعكم أموراً تعرفونها جيّداً بل لأؤكد لكم أننا إن قررنا وعمَلنا سوياً فأننا نستطيع أن نُنجز الكثير.

٣- أدعوكم جميعاً في الحكومة، في البرلمان، في العُرف، في القطاع الخاص، وتماشياً مع مشاوراتٍ بعدد الأخريرة أن نُعلن المرحلة مرحلة النهوض الإقتصادي.

برهن إقتصادنا عن مستوى عالٍ من المَناعة كما برهن القطاع الخاص اللبناني عن قدرةٍ مميّزة للتأقلم مع مُختلف الظروف وللنمو في أصعب الأوقات.

حان الوقت أن نعمل جميعاً على خطةٍ إقتصادية واضحة وشاملة تُحدّد دور لبنان الإقتصادي وتطلق رزمة مشاريع حيوية للنمو الإقتصادي وخلق فرص العمل.

إننا، خصوصاً كقطاع خاصٍ لبناني، نمتلك شروط النجاح كلّها ابتداءً من الثروة البشرية الخلاقة أولاً، وصولاً الى قدرتنا على تمويل خطةٍ إقتصاديةٍ طموحة. من هنا، يكمننا أن نبنّي على حجم الودائع في القطاع المصرفي اللبناني التي تجاوزت الـ ١٦٠ مليار دولار ما يشكّل النسب الأعلى من الودائع / الدخل القومي في العالم وثانياً على القدرات الهائلة للبنانيين المغتربين.

٤- يأتي لقاءنا اليوم في هذا الإطار بالذات. فالشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل ٩٠% من الشركات اللبنانية وهي عاملٌ أساسيٌّ للنهوض الإقتصادي.

نجتمع معكم اليوم أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة والوزراء والنواب ومختلف ممثلي المجتمع المدني والمجتمع الدولي لنستعرض معاً واقع الحال ولنعلن من خلال هذا المنتدى عن الاجراءات والمبادرات التي تُساهم بشكلٍ مباشرٍ وعمليٍّ في تعزيز مناخ الأعمال في لبنان وتُساعد على تنمية قدرات الشركات وتدعم ديمومتها واستمراريتها.

من خلال إطلاق المنتدى الوطني الأوّل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم نقول بصوتٍ عالٍ "احتياجاتكم تحدياتنا" وقد وضعنا هذا التحدي نُصب أعيننا

لنعمل معًا لتحقيق اقتصادٍ أكبر، وفرص عملٍ أوفر، واستقرارٍ اجتماعيٍّ مُستدام، ولنعرّز الدورَ الريادي للبنان في المنطقة ولنحافظ على طاقاتنا البشرية المميّزة في وطننا .

حدثُ اليوم هو ظاهرةٌ اقتصاديةٌ مميزةٌ وإنني على ثقةٍ بأننا سنعملُ سويًا جاهدين للبناء عليها، لتصبحَ منبرًا سنويًا نلتقي فيه معًا لمعالجة الأمور بكلِّ رويّةٍ وحزمٍ ومثابرةٍ لنصلَ إلى الأهداف الموضوعية والخُطط المرسومة. وسيتمُّ ذلك من خلال رصدِ المشاكل وجمعها وتحليلها ومتابعةٍ تقدّم حلّها عبر جمع وتنسيق عمل المعنيين تحت مظلةٍ جامعةٍ لمتابعة تحويل التوصيات الناتجة عن هذا المنتدى إلى خطواتٍ ملموسةٍ وعمليةٍ والسعي إلى إحراز تقدّم كبيرٍ عامًا بعد عام.

ليس لدى أيِّ منّا عصا سحرية ولا خطة عجيبة ، سنتحاورُ اليوم بكل شفافيةٍ وموضوعيةٍ ونحن نعلمُ جيّدًا بأنّ التحديات التي نواجهها كثيرةٌ ومتعددةٌ ومتشعبةٌ وبحاجةٍ إلى وقت، إلا أنّ ذلك يعطينا حافزًا أكبر للعمل على إيجاد الحلول وإزالة المعوقات.

نستمعُ اليوم إلى وزراءٍ في الحكومة معنيين ومهتمين في تطوير القطاعات الاقتصادية لنطّلع على الخطوات العملية والواقعية التي يعملون عليها في وزاراتهم وإداراتهم. كما سنستعرض الاقتراحات المقدّمة من القطاع الخاص لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والمعوقات التي تُواجه مؤسساتهم وتقف حاجزًا أمام استمراريتهم ونموهم. كما أننا سنتعرّف على العديد من الأدوات والبرامج الموضوعية من قبل مصرف لبنان والمصارف التجارية والمنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وسوف نطلق عددًا من النشاطات والمبادرات العملية لتكون مدمجًا أساسيًا يُبنى عليه في السنين القادمة ليتوسّع ويصبح قاعدةً متينةً وحاضنةً .

سيداتى وساداتى،

٥- تشكلُ المشروعاتُ الصغيرة والمتوسطة الحجم العصبَ الرئيسي لاقتصادٍ أيّة دولةٍ حيثُ تتميزُ بقدرتها العالية على توفير فرص العمل ومكافحة البطالة وتحفيز النمو وتحسين الإنتاجية من خلال رفع القدرات والمهارات وتثبيت المواطنين في بلداتهم والتي هي جميعها ركائز أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ففي العديد من الدول المتطوّرة، تساهم هذه المؤسسات بما يزيد عن ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي وتوظّف أكثر من ٥٠% من اليد العاملة.

من هنا، وانطلاقاً من ايماننا بأنّ الاقتصاد التنافسي لا يقوم على وجود شركات كبيرة فقط، بل على وجود بيئة جذابة للأعمال الرياديّة وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٦- لقد أطلقنا في بداية هذا العام، وفور تسلّمي مسؤولياتي في الوزارة، خطة عملٍ للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تشمل مبادرات عدّة حققنا بعضها، نعلن اليوم عن استكمالٍ او عن خريطة طريق لإستكمال بعضها الآخر:

- إطلاق المنتدى الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم موضوع إجتماعنا اليوم
- إطلاق ورش عمل عدّة على شكل طاولة مستديرة تُعقد في المناطق اللبنانية كافة تبعاً بالتنسيق مع مجموعات متنوعة معنية. وحتى اليوم، قمنا بتنظيم ٣ حلقات من الطاولات المستديرة والتي نتج عنها توصيات على سبيل الذكر لا الحصر:

- تعريف وطني موحد للشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الوزارات المعنية واستناداً الى معيارين أساسيين هما القطاع وحجم العمل من ناحية وعدد العاملين والمردود السنوي من ناحية ثانية. يساعد هذا التعريف الموحد على رسم السياسات الاستثمارية والتحفيزية لتطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تحسين مشاركة لبنان في المعارض العالمية في ما خصّ الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال رفع حجم موازنة وزارة الاقتصاد والتجارة في هذا النطاق والطلب من سفارات عدد من الدول تأمين مساحات مجانية للعارضين اللبنانيين في دولهم (الاتحاد الأوروبي، اليابان، باكستان، جنوب إفريقيا على سبيل المثال).

● وضعنا مذكرة تفاهم ما بين وزارة الاقتصاد والتجارة وإدارة الجمارك اللبنانية لتسهيل الاجراءات الجمركية والتي سنعلمكم بتفاصيلها وسنقوم بالتوقيع عليها.

● نحن في صدد اقتراح قانون لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على التسجيل وإعطائها حوافز وإعفاءات لفترة معينة. ننسّق في هذا الإطار

مع الوزارات والهيئات المعنية. هذا ونتوقع إنجاز إقتراح القانون في الأشهر الثلاثة القادمة.

- نعمل على تسريع إقرار رزمة من القوانين القابعة في مجلس النواب منذ سنين طويلة وبات ضرورياً إيجاد حل لها للمساعدة في تحريك وتسهيل وتطوير الاجراءات ولجذب الاستثمارات ومواكبة التطورات العالمية في مجالات التمويل والتجارة والنقل والتكنولوجيا والابتكار وحماية الملكية الفكرية مثل قانون التجارة، الافلاس، الضمانات العينية على الاموال المنقولة، وكلاء الاعسار (تفليسة)، شركات التوظيف الخاص، التجارة الالكترونية، الاسهم التفضيلية، والوساطة القضائية والشراكة ما بين القطاع الخاص والعام.

- نقوم بإنشاء شبكة تواصل وتفاعل رقمية digital platform بين الشركات بطريقة عصريّة وحديثة من خلال تطوير منصة إلكترونية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع القطاع الخاص من ضمن إطار التعاون بين وزارة الاقتصاد والتجارة و Berytech التي سنوقع معها مذكرة تفاهم خلال هذا المنتدى.

- وضع برامج تدريب ورفع كفاءات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لمواءمة الإنتاج الوطني مع معايير الادارة الفاعلة والجودة والإنتاج الدولية الأمر الذي يمكّنها من زيادة قدرتها التنافسية والوصول إلى أسواق جديدة وتقديم منتجات تنافسية للمستهلك اللبناني. وتعاوننا في هذا الاطار مع شركة Potential وهي من عداد الشركات الصغيرة والمتوسطة وموجودة معنا اليوم.

- اتفقنا مع ممثلي الأمم المتحدة في لبنان المعنيين في Global Compact Network والجامعة الأميركية لمتابعة تطبيق المبادئ العشر للميثاق العالمي للأمم المتحدة فيما يتعلق بإدارة الشركات مع المحافظة على حقوق الإنسان والمرأة والشباب والعمل والبيئة ومكافحة الفساد، ايماناً منا بمطابقة الممارسات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة التي التزم بها لبنان مع الأمم المتحدة.

- طوّرنا مع البنك الدولي برنامجاً تنموياً يهدف إلى تطوير بعض القطاعات الانتاجية (زراعية وصناعية وخدماتية) بهدف خلق فرص عمل جديدة خصوصاً في المناطق الريفية سوف نطلعنا عليه ممثل البنك الدولي .

- ضمناً الخطة اللبنانية لمواجهة الأزمة مكوّنة استراتيجية وزارة الاقتصاد والتجارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٢٠١٤-٢٠٢٠.

● قمنا بمراجعة وتطوير آليات عمل الصندوق اللبناني للنهوض ليشمل مبادرات تنمية تفيّد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي سنطّلع عليها من ضمن مداخلة ممثل برنامج الأمم المتحدة في لبنان فيليب لازاريني في الجلسة الثالثة.

● كما نعمل على خلق قاعدة للمعلومات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عبر تحفيز وتسريع العمل على المرصد اللبناني للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم SME Observatory من خلال تكثيف التواصل مع المعنيين لإنهاء هيكلية هذا المشروع في أسرع وقت، ما يسمح ببناء السياسات العامة والاستراتيجيات القطاعية والمناطقية وإيجاد التمويل اللازم.

أعزائي،

٧- يتميز لبنان بموارده البشرية الكفوءة وبالمبادرات الفردية الناجحة خصوصاً على صعيد ريادة الأعمال التي لا تزال تثبت عن قدرتها على ترك بصمة إيجابية في الاقتصاد اللبناني. فهذه المبادرات والابتكارات تجعل من الاقتصاد اللبناني اقتصاداً صامداً في وجه كل التحديات المحلية والإقليمية

ويكمن دور الدولة في صون البيئة الحاضنة لهذه المبادرات حتى تنمو وتتطور وتكبر، الأمر الذي يجعل من هذا المنتدى المكان الأنسب ليجتمع صنّاع القرار وأصحاب الشأن من القطاعين العام والخاص ليخرجوا بتوصيات نسعى لأن تكون خارطة طريق إيجابية تساهم في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان وسنقوم في وزارة الاقتصاد بمتابعة تنفيذ جميع هذه التوصيات.

لن نتوانى عن توظيف كافة القدرات المتاحة ونحن نضع الجهود والإمكانات جميعها لتنفيذ المبادرات التي أطلقناها كلّها، إذ إنني على ثقة من أن الجهود المبذولة والمستقبلية ستشكل نقلة نوعية لتنمية الشركات ودعمها على كافة الأصعدة وستكون حافزاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل المناطق اللبنانية دون استثناء.

٨- اسمحوا لي أولاً ان أتوجه بالشكر الكبير لفخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الذي شرفنا برعايته هذا المنتدى إيماناً منه بأهمية الدور الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد وضرورة إيلائها العناية اللازمة لتنميتها وتطويرها. وأودّ أيضاً أن

أتقدم بالشكر من حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامه لتعاونه الكبير في هذا الحدث ولدعمه المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والاقتصاد اللبناني عموما.

٩- وهنا، اسمحوا لي أن أتوجه بكامل الشكر لجميع المساهمين والمنظمين والمشاركين من القطاعين العام والخاص وفريق عمل الوزارة وكل الذين وضعوا كل إمكانياتهم لإنجاح هذا المنتدى. فالجهود المبذولة كانت هائلة وصادقة والأهم أن محفزها الأساسي هو الإيمان بأهمية ودور الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٠- كما أتقدم بالشكر من بنك عودة و SGBL وشركة Medgulf و Cedrus Bank وغرفة الصناعة والتجارة والزراعة في بيروت وجبل لبنان كما غرفة الصناعة والتجارة والزراعة في طرابلس على مشاركتهم ومساهماتهم القيمة في انجاح هذا الحدث الاقتصادي الهام. كما أود تقدير مساهمة كل من شركة Master's Chips وبنك بيروت وبنك لبنان والخليج وشركات التأمين Arope- LIA- Commercial Insurance -CFC- وغرفة الصناعة والزراعة والتجارة في زحلة و غرفة الصناعة والزراعة والتجارة في صيدا واتحاد رجال الأعمال للدعم والتطوير (إرادة).

أتمنى النجاح لهذا المنتدى بدورته الأولى والأهم من ذلك، أتمنى أن يكون انطلاقة فاعلة لتعاون حقيقي وبناء بين الأفرقاء كافة خدمة للاقتصاد الوطني والمواطن اللبناني.

١١- في الختام، أتوجه بكلمة من القلب إلى الشباب اللبناني في لبنان وفي بلدان الاغتراب، لأؤكد لهم مرة أخرى أننا لن نتوانى عن تأمين وتجهيز وتطوير بيئة الأعمال في لبنان لتحضن أبناءنا ولنسترجع المغتربين حتى يستثمروا ويبدعوا وينجحوا في وطنهم لبنان وليس فقط في الخارج.

اقتصادنا يجب أن يكون أكبر وهذا هو التحدي لنا.

عشتم وعاش لبنان